1.لمحة حول أسواق التأمين الدولي

سنتطرق في هذا العنصر إلى معرفة أهم الأسواق المشكلة لسوق التأمين الدولي وذلك حسب درجة تطورها، بالإضافة إلى تقديم عرض حول الحصص السوقية والمتوقعة لأهم أسواق التأمين في العالم.

1.1.تقسيمات أسواق التأمين الدولي

وفقا لمجلة سيجما (Sigma) التابعة لمعهد "سويس ري" (Swiss Re)و المتخصصة في مجال رصد تطور النشاط التأميني في العالم، فقد انتقلت قيمة سوق التأمين الدولي من 73 مليون دولار عام 1969 لتبلغ 4892 مليار دولار في عام 2017. وتنقسم الأسواق المشكلة لسوق التأمين الدولي حسب درجة تطورها إلى الفئات التالية:[1]

- ✓ **الأسواق المتقدمة :**

وتتركز أساسا في كل من : أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وبعض أسواق آسيا المتقدمة (اليابان –تايوان) ، والتي تعتبر المساهم الرئيسي في النمو العالمي الحقيقي للأقساط التأمينية المحصلة عالميا .وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السوق الأكثر نشاطا و إسهاما في نمو سوق التأمين العالمي بين الأسواق المتقدمة، نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الاقتصادية الأولى في العالم، حيث أدى النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته منذ الحرب العالمية الثانية إلى التأثير إيجابيا على صناعة التأمين فيها ، حيث انعكست في المجمل بحصول ارتفاع الأقساط التأمينية بمعدل مرتفع وغير مسبوق .

- ✓ **الأسواق الناشئة :**

وتشمل كل من بلدان أمريكا اللاتينية و أسواق التأمين بآسيا وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وبعض الأسواق الإفريقية (كجنوب إفريقيا) . وتعتبر الصين أكبر مساهم في نمو سوق التأمين العالمي بين الأسواق الناشئة نظرا للتعداد السكاني الضخم وقوة الاقتصاد،حيث شهدت ارتفاع حصتها من سوق التأمين العالمية من صفر بالمائة في عام 1980 إلى 11% في عام 2018، ومن المتوقع أن تصل إلى 20% في غضون 2029.

- ✓ **باقي الأسواق**

تتركز أساسا في القارة الإفريقية (باستثناء جنوب إفريقيا التي تصنف مع الأسواق الناشئة لأنها وحدها تشكل 85٪ من حجم السوق الإفريقي) وتشمل بلدانا مثل : الجزائر- مصر – المغرب-تونس-كوت ديفورا –ناميبيا – ليبيا –نيجيريا ...

تتميز هذه الأسواق بضعف مساهمتها في سوق التأمين العالمي بسبب البيئة الاقتصادية الضعيفة التي تميزها و الاضطرابات السياسية ومعدلات البطالة المرتفعة، مما يؤدي لانخفاض الطلب على منتجات التأمين فيها.

[1] نشرة الاتحاد المصري للتأمين،تطور النشاط التأميني في العالم على مدى 50 عام، متاح على الموقع:
https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=654&PageDetailID=1305

2.1. الحصص السوقية والمتوقعة لأهم أسواق التأمين في العالم

تختلف الحصص السوقية لمختلف البلدان في سوق التأمين العالمي باختلاف درجة تطورها الاقتصادي، وفي الجدول الموالي سنحاول عرض الحصص السوقية والمتوقعة لأهم أسواق التأمين في العالم وهذا خلال الفترة 1980-2029:

الجدول (01): الحصص السوقية والمتوقعة لأهم أسواق التأمين في العالم 1980-2029

البلد	1980	2018	2029
الولايات المتحدة الأمريكية	%42	%28	%25
الصين	%00	%11	%20
اليابان	%16	%8.5	%7.1
المملكة المتحدة	%7.4	%6.5	%4.7
فرنسا	%5.5	%5	%3.5
ألمانيا	%8.6	%4.7	%3.5
كوريا الجنوبية	%0.4	%1.9	%3.3
ايطاليا	%0.3	%3.4	%3.2
كندا	%1.8	%3.3	%2.7
تايوان	%2.7	%2.5	%2.4

Source :Swiss Re Institute.

من الجدول أعلاه يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على الحصة الأكبر من سوق التأمين العالمي، ولكن هذه الحصة في تراجع مستمر منذ 1980؛
- تزايد حصة الصين تدريجيا مابين سنتي 1980 و2018 ، حيث أصبحت ثاني أكبر سوق تأمين على الصعيد العالمي؛
- تراجعت حصص كل من اليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا تدريجيا مابين سنتي 1980 و2018؛
- تزايدت حصص كل من كوريا الجنوبية و ايطاليا وكندا بشكل كبير ومطرد مابين سنتي 1980 و2018 .
- حافظت تايوان على استقرار حصتها من السوق العالمي مابين 2.7 و2.5 بالمائة، كما تعتبر من بين أنشط الأسواق التأمينية في القارة الآسيوية، جنبا إلى جنب مع السوق الياباني والسوق الصيني.

2. أهم اتجاهات أسواق التأمين الدولي

يمكن تلخيص أهم اتجاهات أسواق التأمين الدولية خلال السنوات الأخيرة وفقا لمجلة "سيجما" (Sigma) كمايلي:[1]

1.2.بالنسبة لسوق التامين العالمي:

تجاوزت أقساط التأمين العالمية المباشرة مبلغ 5 تريليون دولار لأول مرة في عام 2018، حيث بلغت 5193 بليون دولار أو ما يعادل نسبة 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد كان هذا النمو في معظمه يعتمد على النمو الملحوظ في قطاع التأمينات العامة، لاسيما في الصين وغيرها من الأسواق في آسيا الناشئة، بالإضافة إلى الأسواق المتقدمة. كما كان نمو الأقساط العالمية في التأمينات العامة ثابتًا عند 3٪ في عام 2018، متجاوزًا المتوسط التاريخي (2.2٪) حيث تباطأت الأسواق المتقدمة ونمت الأسواق الناشئة.

2.2.بالنسبة للأسواق المتقدمة :

تساهم الأسواق المتقدمة مجتمعة بما يقرب من نصف أحجام أقساط التأمين العالمية، كما تقود الولايات المتحدة وكندا هذا السوق اعتمادا على النمو القوي في الأعمال السنوية والأجور ونمو العمالة أيضا. وقد نمت أقساط التأمينات العامة في الأسواق المتقدمة بنسبة 1.8٪ عام 2018 التي تعتبر أعلى من المتوسط التاريخي البالغ 1.1٪ .

وبتتبع التطور التاريخي لهذه الأسواق، يلاحظ أنها قد مرت بمراحل نلخصها في مايلي:[2]

-منذ أواخر السبعينيات كانت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هما المساهمان الرئيسيان في النمو العالمى الحقيقي للأقساط، لاسيما بعد وقوع الحرب العالمية الثانية ، حيث عزز الإنتاج الضخم للسيارات في الخمسينيات من أعمال التأمين على السيارات. ونتيجة لذلك بدأ الإقبال على تأمينات الممتلكات، مما أدى إلى حدوث نمو ملحوظ في أسواق التأمين وظلت معدلات النمو مستقرة لفترة حتى أواخر السبعينيات.

-بالمقابل حدث نمو سريع في التأمين على الحياة والممتلكات في الأسواق الآسيوية المتقدمة والتي تسيطر عليها اليابان، مع نمو الاقتصاد بمعدل 8 ٪ في المتوسط في الستينيات والسبعينيات. حيث حظي التأمين على الحياة في اليابان بشعبية كبيرة بسبب المستويات المرتفعة من الادخار على مستوى الأفراد وكذلك نتيجة لقيام الدولة بتطبيق نظام التأمين الاجتماعي لكبار السن. كما لوحظ ارتفاع معدلات التأمين على الحياة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في الثمانينيات وحتى مطلع القرن، حيث تم دعم نمو الادخار في تأمينات الحياة من خلال الحوافز الضريبية وتطبيق أسعار الفائدة الجذابة والمنتجات التأمينية المبتكرة.

---

[1] نشرة الاتحاد المصري للتأمين، مؤشرات سوق التامين العالمي ، العدد الأسبوعي رقم 19،متاح على الموقع:
https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1425

[2] نشرة الاتحاد المصري للتأمين،تطور النشاط التأميني في العالم على مدى 50 عام، مرجع سبق ذكره.

-أما في فترة الثمانينيات، فقد حدث نمو غير مسبوق لأقساط التأمين على الرغم من التعويضات التي تكبدتها الولايات المتحدة بسبب تغيير السوابق القانونية الخاصة بتأمين المسئوليات. غير أن النمو الاقتصادي الذي شهدته تلك الفترة كان له تأثيراً إيجابيا على صناعة التأمين وهو ما أدى إلى ارتفاع الأقساط بمعدل غير مسبوق.

- في عام 1990 كان لازدهار الحياة في اليابان وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة بمثابة المحرك الرئيسي للنمو في أسواق التأمين العالمية بشكل جيد حيث كانت هناك منتجات ادخار جذابة مع انخفاض أسعار الفائدة بشكل تدريجي. وعلى النقيض من ذلك، حدث نمو في أسواق تأمين الممتلكات بشكل أبطأ في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلال الفترة نفسها، حيث أدى التحول من النمط التقليدي للتأمين وظهور الأشكال البديلة لنقل المخاطر والمنافسة التي نشأت بين مقدمي الخدمة التأمينية بالطرق التقليدية إلى الضغط على معدلات الأقساط .

3.2.بالنسبة للأسواق الناشئة:

يتوقع من الأسواق الناشئة على المدى الأطول أن تبني حصة متزايدة باستمرار من أقساط التأمين العالمية المباشرة المكتتبة، لترتفع من ما يقدر بـ 21 %في عام 2018 إلى 34% في عام 2029، ومن المفترض أن يحدث ذلك مع استمرار نمو أقساط التأمين في الأسواق الناشئة بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي.

بتتبع التطور التاريخي لهذه الأسواق يلاحظ أنها بدأت، وخاصة الصين، في تقديم مساهمة أكبر لنمو سوق التامين العالمي منذ بداية القرن الواحد والعشرين. وقد أصبح ذلك واضحا في أعقاب الأزمة المالية في 2009/2008 ، التي أثرت على معدلات النمو في الأسواق المتقدمة. ومنذ عام 2010 أصبحت السوق الآسيوي الناشئ أكبر مصدر للنمو في أسواق التأمين العالمية[1].

في هذا السياق تعتبر الصين ظاهرة فريدة من نوعها، حيث شهدت ارتفاع حصتها من سوق التأمين العالمية من صفر بالمائة في عام 1980 إلى 11% في عام 2018، ومن المتوقع أن تصل إلى 20% في غضون 2029. وقد وطدت الصين مكانتها بوصفها ثاني أكبر سوق تأمين على الصعيد العالمي في عام 2018، حيث بلغ مجموع أقساط التأمين المكتتبة 575 بليون دولار. ولا تزال السوق الصينية أقل من 40% من سوق الولايات المتحدة (1469 مليار دولار)، كما أنها أصغر من أكبر ثلاث أسواق في أوروبا مجتمعة (المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا: 836 مليار دولار).ويتوقع أن يصبح سوق التأمين الصيني أكبر من الأسواق الثلاثة المذكورة بحلول عام 2022، وهي في طريقها إلى تجاوز الولايات المتحدة باعتبارها أكبر سوق تأمين في العالم بحلول منتصف 2030، حيث ستصل حصتها من الأقساط العالمية إلى 20٪ بحلول عام 2029، مرتفعة من حوالي 11٪ حاليا، وهذا نظرا لكون الصين هي المحرك الرئيسي لمعدلات النمو، كما ستساهم بشكل كبير في نمو أقساط التأمين على الحياة وغير الحياة[2].

[1] نشرة الاتحاد المصري للتأمين،تطور النشاط التأميني في العالم على مدى 50 عام، مرجع سبق ذكره.

[2] نشرة الاتحاد المصري للتأمين، مؤشرات سوق التامين العالمي، مرجع سبق ذكره.

4.2. بالنسبة للأسواق الإفريقية:

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في أفريقيا في عام2017 ما مقداره 67 مليار دولار مقسمة بين 45 مليار دولار كتأمينات حياة (1.7% من الأقساط العالمية)، و22 مليار دولار كتأمينات عامة (بنسبة 1.0% من الأقساط العالمية).وقد تباين أداء مختلف الأسواق الإفريقية حيث شهد عدد من الأسواق نموا ملحوظا مستمرا في عام 2017 ، مثل أوغندا (18٪) وكوت ديفوار (12٪) وناميبيا (12٪) ومصر (9.7٪) والجزائر (6٪)، بينما ضعفت معدلات النمو إلى حد كبير في كل من كينيا (5.1٪) والمغرب (3.1٪)، حيث تراجعت مبيعات منتجات الادخار.

أما فيما يتعلق بتأمينات الممتلكات فقد كانت معدلات النمو لأقساط التأمين على الممتلكات ضعيفة بشكل نسبي في عام 2017 بعد انخفاضها حوالي (1.0٪) في عام 2016. وعلى صعيد أخر، فقد استفادت شركات تأمينات الممتلكات من الإصلاحات الاقتصادية في بعض الدول مثل: مصر (9.9٪) - أوغندا (7.3٪) - زمبابوي (7.5٪) - غانا (5.0٪) -المغرب (3.0٪)، بينما تقلص سوق التامين على الممتلكات في الأسواق الأخرى مثل كينيا.[1]

وبشكل عام تتوقع مجلة "سيجما" (Sigma) آفاق سوق التامين العالمي بالنسبة للمستقبل (إلى غاية 2029) مايلي:

- ✓ ستظل الأسواق المتقدمة نظرا لحجمها تساهم بما يقرب من نصف أحجام أقساط التأمين الإضافية على مدى العقد المقبل، على الرغم من تسجيل معدلات نمو أقل؛
- ✓ مع استمرار "محور الشرق"، تتوقع المجلة أن تستوعب منطقة آسيا والباسيفيكي، التي تضم الصين، وغيرها من الأسواق الناشئة والمتقدمة في المنطقة، 42 %من أقساط التأمين العالمية بحلول عام 2029.
- ✓ سيتوقف نمو سوق تأمينات الممتلكات في إفريقيا مستقبلا على مدى استمرار انتعاش اقتصاديات بعض الدول، إضافة إلى تأمين البنية التحتية والموارد الطبيعية والزراعة وتأمين الحياة الفردي والتأمين متناهي الصغر و كذا معدلات نمو التأمين الطبي.

[1] نشرة الاتحاد المصري للتأمين،تطور النشاط التأميني في العالم على مدى 50 عام، مرجع سبق ذكره.

3.سوق التأمين في الجزائر

لقد مر قطاع التأمين في الجزائر بمراحل هامة في تاريخ تطوره، عكست الفلسفة الاقتصادية السائدة والتحولات التي عرفتها البلاد. فبعد أن كان هذا القطاع تابعا للدولة خلال فترة التسيير الإداري للاقتصاد (الاشتراكية)، تم منذ منتصف التسعينيات تحريره وفتحه أمام القطاع الخاص، وذلك في ظل الإصلاحات الشاملة التي مست الاقتصاد الجزائري والتي كرست تحوله نحو اقتصاد السوق.

ورغم كل الجهود المبذولة في إطار تنمية هذا القطاع إلا أن كل المؤشرات المتوافرة عنه لاتزال تظهر ضعف مساهمته الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا المبحث سنحاول عرض أبرز مراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر ، مع تحليل أبرز مؤشرات تطور سوق التأمين.

1.3.مراحل تطورقطاع التأمين في الجزائر

في هذا العنصر سنعرض لتطور قطاع التأمين قبل الإصلاح الذي عرفه من خلال القانون 95-07 الصادر عام 1995 وبعده.

أولا: قطاع التأمين في الجزائرقبل الإصلاح (ما قبل 1995)

يمكن سرد أهم مراحل هذا التطور التاريخي في مايلي:[1]

- ✓ قبل استقلال الجزائر عام 1962 وفي ظل الاستعمار الفرنسي كانت كل شركات التأمين العاملة فيها هي شركات فرنسية في مجملها مع وجود شركات من دول أخرى. ولكن بعد الاستقلال واصلت هذه الشركات عملها وكان لابد على الجزائر المستقلة أن تتصدى لهذا الوضع بإنشاء شركات تأمين وطنية تعكس سيادة واستقلال البلد.
- ✓ تبعا لذلك صدر أول قانون يحمل رقم197/63المؤرخ في 8جوان 1963والمتعلق بإنشاء الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين (CAAR).
- ✓ في15أكتوبر 1963صدر مرسوم يفرض على شركات التأمين الأجنبية العاملة في الجزائر التنازل عن10بالمائة من أقساط التأمين لصالح الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، وهذا بالنسبة للأخطار التي يعاد تأمينها.
- ✓ في8 أوت 1963صدر القانون 201/63 الذي يفرض على جميع شركات التأمين القائمة أو الجديدة تقديم طلب اعتماد لدى وزارة المالية مع كفالة. وعلى اثر هذا القانون غادر الجزائر العديد من شركات التأمين الأجنبية باستثناء عدد قليل تكيف مع الوضع الجديد.وتبعا لذلك فقد تم اعتماد 17شركة تأمين موزعة كمايلي:

- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) وهذا بموجب المرسوم المؤرخ في 12ديسمبر1963، حيث كانت هذه الشركة شركة مختلطة بين الجزائر(61%) وجمهورية مصر(39%).

[1] محمد بوجلال، مرجع سبق ذكره.

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي (CCRMA) وهذا بموجب القانون المؤرخ في 28 أفريل1964.
- الصندوق التعاوني للتأمينات لعمال التربية والثقافة (MATEC)، وهذا بموجب المرسوم المؤرخ في 29ديسمبر1964.
- تم اعتماد14شركة أجنبية بموجب المرسوم المؤرخ في جانفي 1964، حيث كانت موزعة كمايلي:6 شركات فرنسية ،3بريطانية ،1ايطالية ،1أمريكية ،1هندية ،1نيوزيلاندية ،1تونسية (الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين). وقد استطاعت هته الأخيرة أن تحصل على نسبة معتبرة من سوق التأمين في الجزائر تتراوح مابين 25 الى30 بالمائة.

✓ من أجل توسيع النشاط التأميني إلى الفروع التي لم تحظى بإقبال شركات التأمين القائمة، صدر المرسوم المؤرخ في 26فيفري 1964 ، والذي يسمح للصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين بالتأمين المباشر وعدم الاكتفاء فقط بإعادة التأمين وذلك بهدف ضمان تأمين الفروع التي لم تجلب الشركات القائمة كالتأمين على الحياة مثلا.

✓ استمر الوضع على ماهو عليه إلى غاية 19جوان1965،حيث عرفت الجزائر موجة من التأميمات مست جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمينات،وعليه فقد شهد شهر ماي1966 تأميم كل شركات التأمين بعد صدور أمرين خاصين بهذا الغرض.

وفي هذا السياق ،تم تأميم الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) بموجب الأمر129/66 وحل جميع الشركات الأخرى باستثناء تلك ذات الطابع التعاوني التي استمرت في نشاطها مثل: الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي- الصندوق التعاوني للتأمينات لعمال التربية والثقافة .

✓ في عام 1973 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR).

✓ ابتداء من عام1975 عرف قطاع التأمين إصلاحا أوليا عرف باسم "**التأمين في عهد التخصص**" حيث أنه بموجب القرار رقم 128 المؤرخ في 21ماي1975 ،تم إقرار مبدأ التخصص لشركات التأمين ،كما تمت إعادة هيكلة قطاع التأمين عام1976. فمثلا تخصص الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين في الأخطار الصناعية،المسؤولية المدنية باستثناء العشارية،أعمال الهندسة...؛ أما الشركة الجزائرية للتأمين فتخصصت في تأمين السيارات والتأمينات البسيطة...

✓ في عام 1985 تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT).

✓ امتدت مرحلة "**التأمين في عهد التخصص**" من عام1976 إلى غاية 1988 حيث توقفت ،ومع حلول عام1989 تم إقرار مرحلة "**التأمين في عهد عدم التخصص**"،حيث بموجب هذا التحول تم إلغاء مبدأ تخصص شركات التامين في النشاط، وأصبح يسمح لها أن تقوم بتأمين ما تشاء من الفروع ولكن مع سيطرة القطاع العام على شركات التأمين، أما القطاع الخاص فلم يكن له

مسموحا بالنشاط نظرا للتوجه الاقتصادي للدولة آنذاك بتبني "الاشتراكية " كمنهج لإدارة الاقتصاد وتحقيق التنمية.

ثانيا: قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاح (قانون07/95)

شهدت الجزائر تفاقما لأزمتها الاقتصادية بداية التسعينيات ووصولها لمرحلة التوقف عن الدفع بسبب التراجع الكبير في احتياطاتها من النقد الأجنبي، والعجز المستمر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، كما سجلت المديونية الخارجية للبلد مستويات غير قابلة للاستمرار، فمثلا في عام 1993 بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات مستوى قياسي قدره 82.11 %. أما في عام 1994 فقد وصلت نسبة الدين إلى الصادرات رقما قياسيا بلغ 331.46 %.[1]

هذا الوضع الخطير أجبر الحكومة على طلب مساعدة صندوق النقد الدولي ،الذي اشترط على السلطات تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة هيكلية وجذرية تمثلت في "برنامج التعديل الهيكلي" المطبق خلال الفترة(1994-1998)، والذي في ظله تم تقليص دور القطاع العام وتشجيع دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي .

ولم يكن قطاع التأمين بمنأى عن هذه الإصلاحات،فقد جاء القانون(07/95) لإصلاحه و إزالة احتكار الدولة له.وفي مايلي استعراض لأهم ما جاء به هذا القانون:

أ/ قرار الإصلاح

جاء قرار إصلاح قطاع التأمين بموجب القانون 07/95 الصادر في عام 1995،[2] حيث كان الهدف منه هو تحرير قطاع التأمين في الجزائر و إنهاء احتكار الدولة له. ولقد تبع صدور هذا القانون مرسومين تنفيذيين مكملين وهما:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 340/95المؤرخ في 30أكتوبر 1995والمحدد لشروط منح وسحب الاعتماد والرقابة على نشاط وسطاء التأمين؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم341/95المؤرخ في 30أكتوبر1995والمتضمن القانون الأساسي للوكيل العام للتأمين.

وقد جاء القانون (07/95) في ثلاثة أبواب رئيسية :

- ❖ الباب الأول:عقد التأمين؛
- ❖ الباب الثاني: التأمينات الإجبارية؛
- ❖ الباب الثالث: التنظيم والرقابة على النشاط التأميني.

والشكل الموالي يلخص مضمون كل باب من هذه الأبواب:

[1] عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر في ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن:دراسة تحليلية وتقييميه، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2018 ، ص.167.

[2] أنظر الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25جانفي 1995 الموافق ل23شعبان1415هجرية والمتعلق بالتأمينات، مرجع سبق ذكره.

الشكل (01):مضمون القانون (07/95) المتعلق بالتأمينات

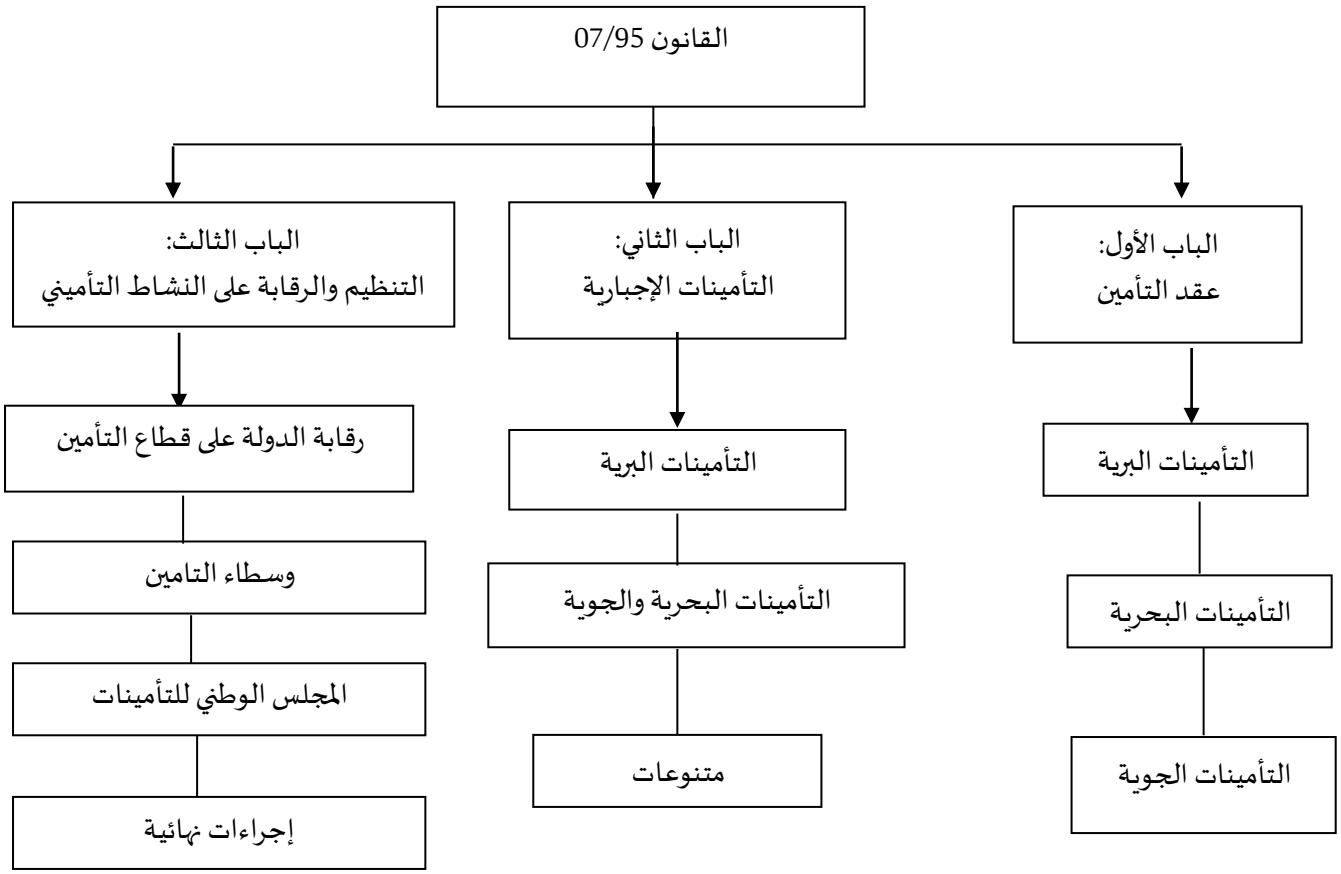

المصدر: من إعداد المؤلف.

ب/ التصور الجديد للتأمين في ظل قانون الإصلاح (07/95)

لقد جاء هذا القانون بهدف رئيسي يتمثل في إصلاح جذري لقطاع التأمين يقطع الصلة بالماضي والتوجهات الاقتصادية السابقة القائمة على الفكر الاشتراكي في إدارة الاقتصاد،و من ثم تكييف قطاع التأمين مع التحولات الاقتصادية الجديدة التي عرفها البلد منذ التسعينيات من خلال التحول نحو اقتصاد السوق.وفي هذا الشأن كان الهدف الأساس لهذا القانون هو إنهاء احتكار الدولة المطلق للقطاع، وتشجيع رأس المال الخاص الوطني والأجنبي على الاستثمار بقوة في هذا القطاع. وعليه يمكن تلخيص أهم ما ورد في هذا القانون في النقاط التالية:

- ✓ حرية إنشاء شركات التأمين؛
- ✓ منح الاعتماد لوسطاء التأمين (الوكلاء العامون والسماسرة) ؛
- ✓ إنشاء مجلس وطني للتأمينات وظيفته تنظيم ومراقبة هذا القطاع.

ب-1. حرية إنشاء شركات التأمين

نتيجة تحرير قطاع التامين في الجزائر الذي كرسه قانون 07/95 فقد ظهرت العديد من شركات تأمين الجديدة جنبا إلى جنب مع شركات القطاع العام الموجودة سابقا ، وأهم هذه الشركات الجديدة هي:[1]

- الشركة الجزائرية لتأمين قطاع المحروقات (CASCH):أنشأت عام1995وهي فرع لشركة المحروقات الوطنية سوناطراك.
- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX) تأسست عام1995 برأس مال يقدر ب 450مليون دج وتحصلت على الاعتماد عام 1996 .
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين: وهي شركة خاصة أنشأت عام1997.
- الجزائرية للتأمينات وهي شركة خاصة أنشأت عام1997.
- ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين (Trust Algeria): وهي شركة خاصة أنشأت عام1997.
- شركة ضمان القرض العقاري تأسست عام1997.
- شركة ضمان القرض الاستثماري :أنشئت عام1998.
- البركة والأمان:شركة سعودية تأسست عام1999.
- العامة للتأمينات المتوسطية: تحصلت على الاعتماد عام 2001.
- ستار هناء (Star Hana) :أنشأت عام2002.
- الريان للتأمين :وهي شركة قطرية تأسست عام2003.
- كرديف الجزائر.
- تأمين لايف الجزائر (TALA).
- كرامة للتأمين.
- شركة التأمين الاحتياط و الصحة (SAPS)، المسماة (أمانة).
- مصير حياة .
- أكسا للتأمينات الجزائر الحياة.
- التعاضدي.
- أليونس تأمينات .
- أكسا للتأمينات الجزائر دوماج.
- الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (AGLIC)، المسماة(الجزائرية للحياة).
- سلامة للتأمينات الجزائر.

[1] موقع الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التامين:https://www.uar.dz/communique /

ب-2. حرية اعتماد وسطاء التأمين

حسب القانون (07/95)فان وسطاء التأمين في التشريع الجزائري هم:الوكلاء العامون والسماسرة.

- **الوكيل العام:**

تعرف المادة 253 من الأمر (07/95) المتعلق بالتأمينات الوكيل العام للتأمين بأنه" شخص طبيعي يمثل شركة أو عدة شركات للتأمين بموجب عقد التعيين المتضمن اعتماده بهذه الصفة". ويتمثل دو ره في التقريب بين طرفي العقد أي المؤمن والمؤمن له، وهذا بغية تسهيل إبرام عقد التأمين عن طريق تقديم العروض على العملاء والتفاوض معهم ، ولا يجوز لوكيل التأمين حسب المادة 255من الأمر السابق تمثيل أكثر من شركة واحدة[1].

- **سمسار التأمين**

تعرف المادة 258 من الأمر (07/95) المتعلق بالتأمينات، سمسار التأمين بأنه " شخص طبيعي أو معنوي يمارس لحسابه الخاص مهنة التوسط بين طالبي التأمين وشركات التأمين بغرض اكتتاب عقد التأمين، ويعد سمسار التأمين وكيلا للمؤمن له ومسؤولا تجاهه".

وبحسب المادة 259 من الأمر السابق ، يخضع السمسار للقانون التجاري بصفته يمارس نشاطا تجاريا وهو السمسرة ،وبهذه الصفة، يقيد في السجل التجاري و يخضع للالتزامات الأخرى الموضوعة على عاتق كل تاجر.ويحصل السمسار على الاعتماد من طرف الوزير المكلف بالمالية وبعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات[2].

ب-3. إنشاء المجلس الوطني للتأمينات

أنشئ المجلس الوطني للتأمينات بموجب المادة 274 من الأمر 07 - 95 المتعلق بالتأمينات، يترأسه الوزير المكلف بالمالية، وقد حدد المشرع تكوين وتنظيم المجلس الوطني من خلال المرسوم التنفيذي رقم 339 - 95 المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمينات وتكوينه وعمله، والمعدل و المتمم عام 2007.[3] ويعتبر هذا المجلس بمثابة فضاء للتشاور حول وضعية سوق التأمين الجزائري وآفاق تنظيمه وتطويره.

وحسب المواد من 274الى277من القانون (07/95) فان المجلس الوطني للتأمينات هو عبارة عن هيئة استشارية يترأسها الوزير المكلف بالمالية ويتكون من ممثلي الأطراف التالية:

- ممثلي الدولة؛
- ممثلي المؤمنين؛
- ممثلي المؤمن لهم؛
- ممثلي عمال القطاع.

---

[1] أنظر المادة 253من القانون 07/95، مرجع سبق ذكره.

[2] أنظر المادة 258 و259 من القانون 07/95، مرجع سبق ذكره.

[3] أنظر المرسوم التنفيذي رقم 339 - 95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 ، والمتعلق بالمجلس الوطني للتأمينات،في الجريدة الرسمية ،عدد 65 ، 1995؛ والمعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 137 - 07 المؤرخ في 19 ماي 2007 ، في الجريدة الرسمية ،عدد 33 ،2007 .

ويتم استشارة هذا المجلس في المسائل المتعلقة بوضعية وتنظيم وتطور النشاط التأميني في الجزائر وكذلك إعادة التأمين. وتتحدد القائمة الاسمية للأعضاء المكونين له وكذا المستخلفين بموجب قرار من وزير المالية، كما تحدد مدة العضوية في المجلس بثلاث سنوات قابلة للتجديد. وينعقد دوريا بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه.

ثالثا: أهم التطورات التشريعية في قطاع التأمين ما بعد 1995

لتدارك النقائص والإختلالات التي عرفها قطاع التأمين في الجزائر ، فقد تمّت مراجعة قانون التأمينات لعام 1995، من خلال إصدار المشرع للقانون رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006[1] وذلك بهدف:[2]

- تعميق الإنفتاح وتسريع وتيرة عملية تحرير سوق التأمين؛
- تحسين وتجويد أداء القطاع في مواجهة تحديات الاستحقاقات الدولية، كالتنافسية والتكتلات الإقليمية والتحالفات الإندماجية بين الشركات العالمية.

ومن أهم القرارات التي جاء بها هذا القانون الجديد هو فصل تأمينات الأضرار عن الأشخاص، مما سمح بإعادة تنظيم السوق. إضافة إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي للشركات الناشطة في سوق التامين الجزائري كمايلي:[3]

- تأمينات الأضرار:1 مليار دج لشركات المساهمة،600 مليون دج للشركات التعاونية؛
- تأمينات الأشخاص: 2 مليار دج لشركات المساهمة،1 مليار دج للشركات التعاونية؛
- إعادة التامين:5 مليار دج لشركات المساهمة التي تمارس حصريا نشاط إعادة التأمين.

كما شهد قطاع التأمين الوطني تغيرات جذرية من حيث قنوات التوزيع منذ سنة 2008،بتوقيع سلسلة من الاتفاقيات بين شركات التأمين والبنوك من أجل اعتماد صيغة "صيرفة التأمين".

بحلول عام 2021 ، وافقت الحكومة على اعتماد صيغة التأمين التكافلي من خلال المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2021، الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التامين التكافلي. ووفقا لهذا المرسوم، فإن التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون أو معنويون يدعون ب "المشاركين", حيث يشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة "وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين' '.و يتوافق هذا النوع من التأمين مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها[4].

---

[1] أنظر القانون رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006، والمعدل والمتمم للأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات.

[2] طارق قندوز، دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات نجاعة سوق التأمين الجزائري والأردني خلال الفترة 2000-2010،مجلة المثنى للعلوم الادراية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 09، 2014، ص.191.

[3] المرجع نفسه، ص.192.

[4] https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/661-2021-03-02-13-23-02